الأمم المتحدة A/56/PV.75

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧٥**
الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كومالو (جنوب أفريقيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

جلستان عامتان مكرستان للأعمال التطوعية إيذاناً بانتهاء السنة الدولية للمتطوعين

تقرير الأمين العام (A/56/288)

مشروع القرار (A/56/L.27)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تكرس الجمعية العامة، وفقا للقرار ٥٧/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ومقررها الذي أُتخذ في الجلسة العامة الثالثة، في ١٩ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، جلستين عامتين اليوم للأعمال التطوعية إيذاناً بانتهاء السنة الدولية للمتطوعين، في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

وفيما يلي بيان لرئيس الجمعية العامة بهذه المناسبة.

”اليوم هو نهاية السنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١، التي قدمت فرصة قيمة لزيادة وعي وتأييد الجماهير للأعمال التطوعية على صعيد عالمي. وخلال هذه الفترة استضافت أكثر من ١٢٠ لجنة وطنية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنشطة عديدة في حوالي ٢٠٠ مدينة، بما في ذلك الحلقات الدراسية والمعارض والحملات تكريما للمتطوعين.

”إننا نحتاج الآن إلى المتطوعين أكثر من أي وقت مضى. فنحن نواجه هذه الأيام صعوبات متزايدة ذات طابع وطني وأيضا دولي، نذكر منها التدهور البيئي، والفقر، ومرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن للمتطوعين في جميع أنحاء العالم أن يقدموا إسهامات كبيرة لحل هذه المشاكل من خلال أنشطتهم في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-67776 (A)
0167776

الإنسانية، وتعزيز السلام والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان بصفة خاصة.

”والعمل التطوعي يختلف عن أنواع الأنشطة الإنسانية الأخرى لأنه، من بين أسباب أخرى، يأتي المتطوعون إلى عملهم عادة بحماس وحيوية متميزين. كما أن العمل التطوعي يثري المتطوع. وأولئك الذين يتطوعون أكثر قدرة على تطوير قدراتهم، واقتسام المعرفة والمهارات وكسب الفرص للتدرج الوظيفي.

”والعمل التطوعي يعزز شعور المشاركين باحترام الذات، ويساعد الناس على أن يتعلم بعضهم من بعض ويوسعوا الشبكات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد عاليا ببرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين وبالمنسقة التنفيذية للبرنامج، السيدة شارون كابلينغ-الاكيجا، على جهودهم المتفانية من أجل مساعدة البلدان النامية بإرسال حوالي ٤ ٠٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة كل عام.

”فلنجدد التزامنا، فرادى ومجتمعين، بدعم حركة العمل التطوعي. وفي المقام الأول، نحتاج إلى حشد الرغبة الإنسانية الأساسية لمساعدة بعضنا البعض، وتوجيهها من أجل بناء عالم يعيش في سلام ووئام. ومن ثم، فإن التطوع يكمن في صميم مُثُل الأمم المتحدة وينبغي أن يكون هو المستقبل لنا جميعا.“

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان كي يقدم مشروع القرار A/56/L.27.

السيد واتانابي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهنئتي القلبية للأمين العام، كوفي عنان، والأمم المتحدة ذاتها، على منحهما معا جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. وهذا من دواعي السرور البالغ لليابان، لأن هذه هي السنة الدولية للمتطوعين التي نروج لها. وقرار لجنة نوبل بتشريف الأمين العام عنان والأمم المتحدة بهذه الجائزة المرموقة إنما يجسد عظيم تقدير المجتمع الدولي لجهود الأمم المتحدة التي لا تكل من أجل تحقيق السلام والرخاء العالميين تحت القيادة الرائعة لأميننا العام.

وبينما نأسف لضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة، وإذ أعرب عن خالص التعازي للأسر المنكوبة، أود أن أعرب أيضا عن خالص مؤاساتي للشعب الأمريكي ولحكومة الولايات المتحدة على تلك الخسارة الفادحة. فالأعمال الإرهابية الخسيسة لم تكن هجوما شريرا على الولايات المتحدة فحسب، بل وعلى كل البشرية – وهو هجوم لا يغتفر ولا يمكن أن ينسى.

وفي خضم هذه المأساة، لاحت النقطة المضيئة في قلوبنا متمثلة في ذلك العدد الذي لا يحصى من المتطوعين الذين هرعوا إلى مواقع الكارثة من جميع أنحاء الولايات المتحدة وعبر أركان المعمورة لتقديم الدعم الروحي والمادي للضحايا وأسرهم. ولقد تأثرنا بالغ التأثر عندما رأينا أولئك المتطوعين يساعدون الضحايا بكل إنكار الذات، جنبا إلى جنب مع رجال مكافحة الحرائق ورجال الشرطة المحليين.

وكانت حكومة اليابان قد اقترحت السنة الدولية للمتطوعين أصلا في عام ١٩٩٧ انطلاقا من تجربتنا فيما يتعلق بالأزمات التي تهدد الحياة البشرية الثمينة. فقد مات حوالي ٦ ٠٠٠ ياباني في زلزال هانشين – أواجي الكبير في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ونتج عن ذلك أضرار فادحة. وكان للجهود الحثيثة للمتطوعين اليابانيين والأجانب الذين جاؤوا لمساعدة السكان المحليين في وقت الشدة أثرها في الحد

من الخسائر، كما أنها كانت دافعا كبيرا لأعمال التعمير التي أعقبت ذلك. وأدى بنا هذا الدعم الكبير إلى الاعتراف مرة أخرى بالدور الحاسم للمتطوعين في المجتمع المعاصر.

والمتطوعون لا يجددون إيماننا بالإنسانية أثناء الكوارث الكبرى فحسب؛ وإنما يقومون أيضا بدور هام في حياتنا اليومية في ميادين شتى، تتراوح بين رعاية المسنين والحماية البيئية. كما ينخرط عدد كبير من المتطوعين بشكل مباشر أو غير مباشر في تقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان ومساعدة اللاجئين الفارين من الصراع الدائر هناك حاليا.

وبينما يوفر انتهاء الحرب الباردة وتقدم العولمة مزايا متنوعة في ميدان التنمية الاقتصادية، فإنهما يدفعانا أيضا إلى التسليم بالتهديدات المباشرة الخطيرة والعديدة للحياة البشرية والتي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل الفقر والدمار البيئي والصراعات المسلحة والألغام الأرضية، وتشريد اللاجئين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وبغية مواجهة هذه التهديدات، ما فتئت حكومة اليابان تطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بأهمية مفهوم الأمن البشري، حماية لأرواح وكرامة كل كائن بشري وحتى يتسنى لكل الشعوب أن تسعى إلى تحقيق إمكانياتها الوفيرة للتمتع بحياة خلاقة جديرة بالعيش.

واليوم، ينخرط الآلاف من اليابانيين في أنشطة تطوعية في أنحاء المعمورة تحت إشراف البرنامج الياباني لمتطوعي التعاون فيما وراء البحار وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين. وأعتقد أن هذه الأنواع من الأنشطة التطوعية على مستوى القاعدة تنسجم انسجاما عميقا مع مفهوم الأمن البشري، الذي يؤكد على احترام الفرد.

وتحرص اليابان، بوصفها أول الداعين إلى السنة الدولية للمتطوعين، على أن تنفذ الأعمال ذات الصلة بنشاط وفي وقت مبكر. وفي ربيع عام ١٩٩٩، بدأنا نظاما محليا لتحقيق الأهداف الأربعة المتوخاة للسنة الدولية للمتطوعين، حيث اتخذ هذا إطارا رئيسيا لأجهزة الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص لدعم أنشطة السنة الدولية للمتطوعين. ولقد جرت أحداث عديدة خلال القرن، وساعدت وسائط الإعلام اليابانية في العلاقات العامة. ورعت الحكومات أيضا العديد من المحافل والندوات، وجمعت وعرضت الصور واللوحات الزيتية والأشعار المتعلقة بالتطوع. وأصدرت دائرة البريد اليابانية طوابع تذكارية. ويجري العمل منذ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بنظام المعاملات التفضيلية الضريبية للذين يقدمون تبرعات إلى المنظمات التي لا تتوخى الربح.

وبالإضافة إلى هذه الجهود المحلية، توفر اليابان أيضا المساعدة لإنشاء لجان السنة الدولية للمتطوعين في دول عديدة، وتبذل كل جهد ممكن لدعم الأنشطة الحيوية المتعلقة بالسنة الدولية للمتطوعين على الصعيد العالمي.

ومع أخذ جوانب الخبرة هذه في الاعتبار، تود اليابان أن تعرض مع هولندا مشروع القرار المعنون ''توصيات بشأن دعم العمل التطوعي''. ونعتقد أن تلك التوصيات يمكنها أن تكون دليلا للحكومات، وكذلك منظومة الأمم المتحدة لتقديم مزيد من الدعم لأنشطة المتطوعين.

إن مباريات كأس العالم التي يقيمها الاتحاد الفيدرالي الدولي في عام ٢٠٠٢ ستكون تحت رعاية اليابان وجمهورية كوريا. وسيضطلع المتطوعون بدور جوهري في ذلك الحدث عن طريق تقديم المساعدة إلى الفرق والمناصرين ووسائط الإعلام من كل دولة. وسيشمل أولئك المتطوعون أجانب يعيشون في اليابان، وسيوفرون المعلومات والترجمة

الفورية والإسعافات الأولية للمشاهدين من جميع أنحاء العالم.

وأعتقد أن التطوع هو نشاط يعمق الصلات التي تربط بين بني البشر. وثمة مثل قديم في اليابان يعود إلى ثقافة الاحتفالات بالشاي إيتشي – غو إيتشي – إي مثل يعني أننا ينبغي أن نتمنى كل حدث لأنه لن يتكرر على الإطلاق. وأرى أن مباريات كأس العالم ستتيح فرصة للعديد من اليابانيين والكوريين للتمتع بثمار هذه اللقاءات التي تحدث مرة في العمر.

وفيما تسجل هذه اللقاءات اختتام السنة الدولية للمتطوعين، نعتقد أن المهم أن نبقي الزخم الذي تولّد على مر السنة. ولا يسعنا أن نسمح بانتهاء السنة الدولية للمتطوعين باعتبارها مجرد حدث في عام واحد. فعلينا، بدلا من ذلك، أن نغتنم هذه الفرصة لاستغلال الأسس التي وضعناها خلال السنة الدولية للمتطوعين كمنطلق لمستقبل أزهى وكأول سنة لجهود العمل التطوعي الرامية إلى إنشاء مجتمع جديد أفضل. ويحدونا أمل صادق في أن نتواصل احترام الروح التي أعلنت بها الأمم المتحدة السنة الأولى من القرن الجديد السنة الدولية للمتطوعين، عن طريق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وكل دولة من الدول الأعضاء في السنوات المقبلة.

وفي الختام، أود أن أكيل المديح لمتطوعي الأمم المتحدة على إنجازاتهم البارزة في تعزيز السنة الدولية للمتطوعين، وأن أعرب عن توقعاتنا الكبيرة بمواصلتهم بذل الجهود في المستقبل. وستواصل حكومة اليابان بالتأكيد السعي في إسهامها في المجتمع الدولي جنبا إلى جنب مع متطوعي الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا كي يعرض أيضا مشروع القرار A/56/L.27.

السيد بيترز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضيف بعض الكلام التمهيدي تكملة للبيان الذي أدلى به ممثل اليابان في عرض مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/56/L.27). واسمحوا لي أولا أن أنتقل إلى الفقرات الرئيسية.

فقرات الديباجة تشير إلى نصوص أخرى للأمم المتحدة تعنى بالتطوع. وأود أن أشير إلى أن تلك الفقرات تحيط علما بقرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية المستدامة، فضلا عن الوثائق الختامية للمؤتمرات التي انعقدت مؤخرا. علاوة على ذلك، يجري التنويه فيها بإسهام المتطوعين في المجتمع. ونحن ندرك جميعا مدى أهمية ذلك.

أما الفقرة ٦ فتقدم التوصيات الواردة في المرفق. ويهيب مشروع القرار من ثم بالحكومات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة إيلاء النظر الواجب لتلك التوصيات في عملها. وأخيرا، تتيح الفقرة ٩ للجمعية العامة تقييم نتيجة السنة الدولية للمتطوعين في العام المقبل، بالاستناد إلى تقرير الأمين العام.

والإنجاز الرئيسي لمشروع القرار هو بطبيعة الحال التوصيات الواردة في مرفقه. ويقصد من التوصيات تزويد الحكومات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة بخيارات تتعلق بسياساتها حيال التطوع. فهي ترتكز على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/288 الذي يتضمن تجارب وأفكارا من جميع أنحاء العالم. ومثلما تشدد الفقرة ٣ من الفرع أولا في المرفق، بشأن الاعتبارات العامة، فإن التوصيات لا تدعو إلى اعتماد نموذج واحد لأفضل الممارسات، حيث أن ما يصلح

جيدا في بلد ما قد لا يصلح جيدا في بلد آخر نظرا لتباين الثقافات والتقاليد.

وأود أن أسوق للجمعية بضعة أمثلة من التوصيات. فلقد تمت التوصية، في جملة أمور، بالخيارات التالية المتعلقة بالسياسات: الاعتراف العلني بإسهام المتطوعين في المجتمع؛ وتشجيع عمال القطاع العام على أن يكونوا القدوة؛ إنشاء مراكز للمتطوعين أو مراكز للتنسيق؛ استعمال وسائط الإعلام لرسم صورة إيجابية عن المتطوعين، فضلا عن نشر المعلومات الهامة عنهم؛ وتمكين أكبر عدد من الناس من الاستفادة من العمل التطوعي. وتدعو التوصيات على نحو أعم إلى تهيئة الظروف الرامية إلى تيسير عمل المتطوعين. والمطلوب أيضا من الحكومات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة إدماج إسهام المتطوعين في خطط التنمية. وترى منظومة الأمم المتحدة على نحو أعم أن هناك فرصا عديدة متاحة لها للاستفادة من إسهام المتطوعين. وأخيرا، نحن مطالبون بالتنويه بعمل متطوعي الأمم المتحدة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى بعض التغييرات في النص. وبغية استيعاب مطالب جميع الوفود واعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، أجريت التغييرات التالية على الوثيقة A/56/L.27.

التغيير الأول في الفقرة ٦ من مشروع القرار. فنص تلك الفقرة ينبغي أن يصبح، كما يلي:

”تضع التوصيات الواردة في مرفق هذا القرار بشأن السبل التي يمكن بها للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة دعم العمل التطوعي“.

التغيير الطفيف الثاني في الفقرة الفرعية (أ) (٣) من الفقرة ١ من الفرع الثاني من المرفق، بشأن دعم الحكومات. ونص الفقرة، ينبغي أن يصبح كما يلي:

”تعميم نتائج الدراسات والدراسات الاستقصائية بشأن إسهام العمل التطوعي، حيثما وجدت، عن طريق وسائط الإعلام والمدارس والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من القنوات“.

والتعديل الطفيف الثالث هو في الفقرة الفرعية (ب) ’٢‘ من الفقرة ١ من الفرع الثاني من المرفق، حيث تضاف لفظة ”والمنظمات“ إلى ما قبل نهاية الجملة الثانية، بحيث يصبح نص الجملة كما يلي:

”وتضطلع مراكز المتطوعين بدور قيادي فعال في حركة التطوع النظامية، أما المراكز الإقليمية والمحلية فتكفل إقامة الروابط مع المجتمعات والمنظمات الشعبية“.

والتعديل الرابع والأخير هو في السطر الأول من الفقرة ١ من الفرع الثالث من المرفق، حيث تضاف عبارة ”ذات الصلة“، بحيث يصبح نصها كما يلي:

”توصي مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ...“.

وأود أن أتلو عليكم أسماء مقدمي مشروع القرار الذين لم تذكر أسماؤهم في الوثيقة A/56/L.27 إلا أنهم انضموا فيما بعد، وهم: بربادوس، بيلاروس، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غانا، غواتيمالا، قيرغيزستان، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، جزر مارشال، منغوليا، ميانمار، النيجر، جزر سليمان، السودان، سوازيلند، السويد، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يعتمد دون تصويت في وقت لاحق من هذا اليوم.

السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٩٧ بإعلان عام ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، التي نحتفل باختتامها اليوم، قد كان له دور كبير في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الأنشطة التطوعية.

ويوجد التطوع بصورة أو بأخرى في معظم المجتمعات. وإن مساعدة الآخرين عن طريق بذل المرء وقته وجهده بإرادته الحرة ودون مقابل، هي شكل من أشكال السلوك الاجتماعي والإنساني الذي لم يحظ حتى الآن بما يستحقه من عرفان. ويؤدي التطوع إلى تشجيع المشاركة الاجتماعية والمواطنة الفعالة وتعزيز المجتمع المدني. ويمكن أيضا أن يساعد على الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعي. والتطوع بمختلف أشكاله مفيد للمجتمع، لأنه قناة للقيم العالمية في ميادين حقوق الإنسان والديمقراطية والكفاح ضد العنصرية، والتضامن والتنمية المستدامة.

وعندما يلتقي المحرومون والذين يعيشون متحررين من الفاقة معا في الأنشطة التطوعية، فإنه يمكن إنشاء شراكة ابتكارية وبناء الجسور بين مختلف قطاعات المجتمع، ولذلك، فإن العمل التطوعي يشكل أيضا عاملا من عوامل الكفاح ضد الفقر.

وتؤثر الأنشطة التطوعية كذلك في العديد من المجالات التي تحظى باهتمام عالمي، ولا سيما الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وفرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد، والكفاح ضد العنصرية، وحقوق المرأة وصحتها، وإدارة آثار الكوارث والتخفيف من حدتها، على سبيل المثال لا الحصر.

وإن من مهمات الحكومات أن تضع استراتيجيات وبرامج ترمي إلى تشجيع العمل التطوعي. ومع ذلك، إذا أردنا توسيع نطاق البرامج التطوعية وضمان استمرارها في الأجل الطويل، فإنه لا بد من وجود شراكة بين السلطات العامة والمجتمع المدني، فالتطوع يوفر مجمعا واسعا من المهارات والموارد الجاهزة لاستثمارها في المشاريع الحكومية. ويمكن أن يساعد العمل المشترك بين السلطات العامة وجمعيات المتطوعين على تحقيق الأهداف المشتركة لكل منها.

كما يوفر التطوع منافع هائلة للمتطوعين أنفسهم. وتتاح للرجال والنساء الذين يساهمون في الأنشطة التطوعية الفرصة لتعزيز الصلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحصول على المعارف العملية واكتساب عدد من المهارات المهنية، مما يؤدي إلى تحسين فرص حصولهم على العمالة. ويؤدي التطوع إلى تكوين ذخيرة من حسن النية يمكن الاستفادة منها عند الضرورة.

وهناك العديد من الأشخاص الناشطين في مختلف أشكال العمل التطوعي. وهذا ما يساعد على تطوير الإبداع وبث روح المغامرة التجارية في الشباب ويساهم في الابتكار الاجتماعي. والشباب الذين يقومون بعمل تطوعي أقدر على تطوير قدراتهم وتشاطر المعارف، مما يجعلهم أكثر قابلية للتوظيف وأقدر على المشاركة في المجتمع بوجه عام.

وقد وافق وزراء الاتحاد الأوروبي المجتمعون في مجلس الشباب أثناء السنة الدولية للمتطوعين هذه، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، على قرار يتعلق بفوائد العمل التطوعي الذي يقوم به الشباب في سياق قيام الاتحاد الأوروبي بوضع الإجراءات المتعلقة بمسألة الشباب. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير التي تعتبرها مناسبة لإزالة العقبات القانونية والإدارية من أجل إتاحة الفرصة لأنشطة الشباب التطوعية في سياق وطني ودولي.

ويدعو القرار اللجنة والدول الأعضاء في الاتحاد إلى القيام في دائرة اختصاص كل منها، باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور الذي يضطلع به التطوع، نوعا وكما، فيما بين الشباب، وأن تسترشد، عند الاقتضاء، بالأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الأمم المتحدة في إطار السنة الدولية للمتطوعين. كما يحضها على وضع سياسة تتعلق بالتطوع من أجل الشباب وتعزيز التعاون الأوروبي في هذا المجال، واستخدام الأهداف الاستراتيجية التالية لقرار الأمم المتحدة الذي يعلن فيه عام ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين وهي: الوصول إلى الأنشطة التطوعية وتعزيزها، والاعتراف بالأنشطة والحوافز والمرافق التطوعية ودعمها، وإنشاء شبكة من جميع الأطراف المعنية، وأخيرا، توفير الرعاية التي تتسم بالجودة. ويدعو القرار الدول الأعضاء واللجنة الأوروبية إلى الاعتراف بأهمية الخبرة المكتسبة في سياق النشاط التطوعي للشباب والمقارنة بين الممارسات الصالحة في هذا الصدد وتبادلها. وأخيرا، يعهد القرار إليها بدعم جميع الأطراف المعنية بتنفيذ النشاط التطوعي لصالح الشباب.

وباعتماد ذلك القرار، أراد وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجتمعون في مجلس الشباب إبراز الدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة الأساسية في مجال السياسة الشبابية، والتي يمكن القول إنها مؤلفة من الشباب أنفسهم والجهات الفاعلة الاجتماعية والتعليمية. ويسعى القرار أيضا إلى إعطاء العمل التطوعي المكانة اللائقة به بين المبادرات المنبثقة عن الكتاب الأبيض المعني بالشباب، الذي أصدرته المفوضية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على مدى الأهمية التي يوليها لتطوير العمل التطوعي لمتوسطي العمر وكبار السن، الذي يؤدي دورا هاما بالفعل في كثير من البلدان. وهذا الشكل من العمل التطوعي، الذي يستكمل عمل الشباب، يتيح نقل المعارف والتجارب من جيل لآخر وله فائدة عظيمة لا للمجتمع وحده، وإنما أيضا للمتطوعين أنفسهم، الذين يتحاشون بذلك الاستبعاد والرفض من الأجيال الأصغر سنا.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لكي يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى مشروع القرار المتعلق بتوصيات بشأن دعم العمل التطوعي الذي اشتركت في تقديمه اليوم هولندا واليابان.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي عمل كمنسق مركزي للسنة الدولية للمتطوعين، على العمل المضطلع به بغية الحصول على اعتراف أفضل بالمتطوعين، وتيسير عمل المتطوعين وإنشاء شبكات للمتطوعين وتشجيعهم. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد دعمه لمتطوعي الأمم المتحدة ويشجعهم على الاستمرار في جهودهم لصالح نوعية وكمية العمل التطوعي في جميع أنحاء العالم.

السيد تشن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الروح التطوعية تعبير نموذجي عن المحبة والتفاني والوحدة والخدمة التي تعتبر كلها جزءا من الثراء الإنساني. وقد أصبحت الخدمات التطوعية والمشاركة التطوعية في الحياة الاجتماعية دون مقابل جزءا هاما من الأنشطة البشرية.

وهي تمثل التصرف الذي يستهدف تقدم التنمية الاجتماعية والنهوض بالتقدم البشري. وفي هذا الصدد، من المهم والمفيد جدا لتطوير العمل التطوعي الدولي، أن الأمم المتحدة أعلنت هذه السنة سنة دولية للمتطوعين واضطلعت بعدد من الأنشطة ذات الصلة في هذا المجال. وأود أن أعرب عن خالص شكري للأمين العام، الذي عزز بنشاط أوجه التقدم في هذا الميدان، وأود أن أعرب عن خالص تقديري للمتطوعين ومنظمات المتطوعين في العالم أجمع.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على السنة الدولية للمتطوعين. وبدعم من الرئيس جيانغ زمين، أنشأت الصين اللجنة الوطنية للسنة الدولية للمتطوعين ٢٠٠١، ويرأسها مستشار الدولة يومي وهي تتألف من أكثر من ٣٠ من الوزارات ولجانها، علاوة على المنظمات غير الحكومية. وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة خصيصا تنسيق وتخطيط الأنشطة التي يُضطلع بها أثناء السنة الدولية للمتطوعين بغية تحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة في الصين.

بعد سنوات من الجهود ، تشكلت في الصين شبكة واسعة من المنظمات التي تقدم خدمات تطوعية في جميع أنحاء الدولة. وطبقا للإحصائيات، أنشئ ما يزيد على ٢٤ ٠٠٠ مركز للخدمة في جميع أنحاء البلد، وفرت أكثر من ٨٠ مليون نوبة للخدمة تصل في مجموعها إلى ما يزيد على ٤,١ بليون ساعة من الخدمة التطوعية. ومن بين المتطوعين طلاب ومدرسون وأطباء وأشخاص يعملون في المجال العلمي والتقني ومن جميع قطاعات المجتمع الأخرى. إن إسهاماتهم وجهودهم لم تؤد إلى تحقيق مزايا هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين فحسب وإنما أدت أيضا دورا إيجابيا كبيرا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والثقة والتكامل فضلا عن التنمية الثقافية والقيم الاجتماعية.

وبغية إيجاد أساس قانوني للخدمات التطوعية في الصين، اعتمدت بعض المقاطعات والمدن في السنين الأخيرة قوانين وأنظمة محلية في هذا الصدد، هيأت بيئة اجتماعية مواتية ووفرت الحماية للأنشطة التطوعية.

ويمثل المتطوعون الشباب القوة الرئيسية للعمل التطوعي في الصين حاليا، وتتضمن أعمالهم أساسا ما يلي: أولا النهوض بالتنمية والقضاء على الفقر. وفي عام ١٩٩٦ استهلت الصين برنامجا تناوبيا للمتطوعين الشباب لتخفيف الفقر، جند للعمل متطوعين يعمل كل واحد منهم فترة من الزمن، على فترات طويلة ولمبادرات مختلفة وقد جند البرنامج وأوفد ١٠ ٠٠٠ متطوع إلى ٢٠٧ من المدن الفقيرة للقيام بأعمال تطوعية لفترة تتراوح من نصف سنة إلى سنتين في ميادين التعليم الأساسي، والصحة، والنظافة العامة، وتعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة في الزراعة وما إلى ذلك. وقد ساعد عملهم المقاطعات الفقيرة في كل هذه النواحي وحسَّن قدرتها على التنمية الذاتية. وعلاوة على ذلك، فإن حوالي مليون من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية قد نظموا للذهاب إلى المناطق الريفية الفقيرة والمتأثرة بالكوارث كل صيف للقيام بأنشطة تطوعية.

ثانيا، الخدمات المجتمعية والرعاية العامة. تم توفير ترتيبات للمساعدة المباشرة للمتطوعين الشباب على أساس منتظم لمساعدة ما يزيد على ٢,٥ مليون أسرة فقيرة في كل من المناطق الحضرية والريفية. وقد وفر المتطوعون في جميع أنحاء البلاد الرعاية والخدمات الصحية المنتظمة للمسنين والعجزة واليتامى وغيرهم من المجموعات الضعيفة. ونظموا أيضا أحداثا لتخفيض نسبة الأمية والنهوض بتعلم العلم والتكنولوجيا، فضلا عن الأحداث الثقافية والترفيهية.

والثالث هو الحماية البيئية. ففي عام ١٩٩٩ بدأت الحكومة الصينية حركة خضراء من المتطوعين الشباب تسمى حماية النهر الأبوي. وجندت الحكومة أيضا أناسا لزرع الأشجار ومكافحة التصحر وتلوث المياه والتلوث الأبيض من مخلفات البلاستيك في قطاعات هامة على امتداد النهر الأصفر.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية أيضا، اضطلعت الحكومة الصينية والمجتمع المدني بتعاون مثمر للغاية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٨١ أوفد برنامج متطوعي الأمم المتحدة ما يقرب من ٢٠٠ متطوع إلى الصين أسهموا إسهاما بارزا في مجالات التعليم، والصحة والعلم والتكنولوجيا، وحماية البيئة، وتخفيف الفقر وغير ذلك من المجالات. وأوفدت الصين أيضا عن طريق هذه المنظمة ما يزيد على ١٦٠ متطوعا إلى ما يربو على ٣٠ بلدا ناميا للعمل في ميادين الزراعة، وحفظ المياه والصحة وما إلى ذلك. وقد أصبحت الخدمة التطوعية قناة هامة للتبادل بين الصين وبقية العالم.

السيد بيرسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أمثل الولايات المتحدة الأمريكية في الملاحظات التي أدلي بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة دعما للتطوع، سواء في الولايات المتحدة أو على الصعيد الدولي.

وقد اشتركت ”مؤسسة نقاط الضوء“ والعصبة الدولية للرابطات الصغرى في عقد اللجنة التوجيهية للسنة الدولية للمتطوعين في الولايات المتحدة وقيادة هذه اللجنة. وقد جمعت هذه اللجنة طائفة واسعة من ١ ١٢١ منظمة تمثل جميع الولايات الـ ٥٠، وأوجدت تقديرا جديدا للتطوع. ويشمل سجل المنظمات بالولايات المتحدة مجموعة متنوعة من المنظمات من كافة الفئات الاجتماعية الاقتصادية، تشكل نخبة واسعة في تنوعها العرقي والعنصري ونطاقا عريضا من الأجيال. ومن الأمثلة على ذلك الكشافة والمرشدات، وأندية الروتاري، ورابطات الاتحادات الطلابية، وأفرقة التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشمل القائمة كل منظمات المتطوعين ذات الشأن، وعدد هذه الجماعات آخذ في الازدياد.

وتدعم أمريكا والرئيس بوش وحكومته التطوع دعما نشطا، فقد كان بالفعل أحد أركان مجتمعنا حتى قبل حصولنا على الاستقلال. ومنذ فترة بعيدة ترجع إلى العشرينات من القرن التاسع عشر، حدد زائر مشهور للولايات المتحدة هو ألكسيس دي توكفيل، في رائعته الديمقراطية في أمريكا، التطوع بوصفه واحدا من أبرز السمات في الدولة الجديدة وإحدى الصفات التي تميزنا أكثر من غيرها عن العالم القديم. ويمكننا بعد انقضاء قرنين من الزمان تقريبا أن نواصل الإشارة إلى رؤية دي تو كفيل بقدر كبير من الفخر وأن نعجب لأننا كنا ولا نزال أمة من المتطوعين.

ومما يشرفني وأعتز به أن أكون جزءا من إدارة الرئيس بوصفي نائب مدير بالنيابة لمتطوعي كتائب السلام بالولايات المتحدة. فقد شكلت كتائب السلام جانبا كبيرا من حياتي وحياة أسرتي. وقد عملت في الماضي مديرا قطريا في بوتسوانا وغانا وناميبيا وسوازيلند، وعاونت في إنشاء برامج في أرمينيا وأوزبكستان وبلغاريا وزمبابوي.

وللكثيرين في هذه الجمعية العامة تجربة مباشرة بمتطوعي كتائب السلام بالولايات المتحدة. ومن الشائع جدا أن يقول أحد السفراء إنه تلقى تعليمه على يدي متطوع أمريكي في المدرسة الثانوية. ويسعنا القول بقدر كبير من الارتياح إن متطوعي كتائب السلام كثيرا ما تركوا أثرا

كبيرا في حياة البعض. ويحتل هذا البعض مناصب رفيعة في حكومته أحيانا. ومن الأمثلة على هذا قصة السيد أليساندرو توليدو، رئيس جمهورية بيرو، الذي يشيد بما قدمه له اثنان من متطوعي كتائب السلام من عون في مطلع حياته. ومن بواعث فخرنا الشديد أنه قد قَبِل دعوة الرابطة الوطنية لكتائب السلام بأن يكون المتكلم الرئيسي في احتفالات الذكرى الأربعين لإنشاء كتائب السلام في شهر حزيران/يونيه من العام المقبل.

أما في الولايات المتحدة، فقد خدم سبعة من أعضاء الكونغرس الحاليين فيها كمتطوعين في كتائب السلام.

وقد اعتمدت أمريكا دائما على تفاني جموع المتطوعين وعملهم في مواجهة تحديات من قبيل الأمية والفقر والجريمة والمشاكل البيئية. وقد اكتشفت كثير من الجماعات اليوم ما في قلوب الناس من تعطش إلى مد يد العون للآخرين، وما لديهم من استعداد هائل لهذا العمل. واتخذت اللجنة التوجيهية للسنة الدولية للمتطوعين في أمريكا هدفا لها الاحتفاء بالتطوع والدعوة له في أرجاء المعمورة من خلال استراتيجية للتوعية والمشاركة وبناء القدرات.

و لم تتجل هذه الاستراتيجية بشكل أوضح مما تجلت خلال حوادث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية وفي أعقابها. فقد برهن العاملون في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا، وغيرهم في كافة أنحاء الولايات المتحدة، على أن المتطوعين هم لب بقاء مجتمعنا ذاته.

وشهدنا أفرقة المتطوعين من رجال الإطفاء الذين سافروا مئات الأميال ليعملوا في موقع الحادث، ومتطوعي منظمة الصليب الأحمر الأمريكية الذين ما برحوا يساعدون الناجين وأسرهم على مجابهة آثارها. ويتضح الدليل على استعدادنا لمساعدة الآخرين في الجار الذي يقضي الساعات في إعداد الوجبات، أو تقديم الرعاية لطفل أحد الناجين، أو مجرد الإصغاء لما يقول. فكل من هؤلاء الناس، وكل من هذه الأعمال، يحدث أثرا كبيرا.

ويكرس الكثير من الأشخاص في أنحاء أمريكا قدرا كبيرا من وقتهم وطاقتهم لمساعدة الآخرين. وتقدم هذه المساعدة عادة عن طريق الحكومة والمنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات غير الحكومية والشركات والجماعات الدينية. وحكومة الولايات المتحدة من دعاة التطوع الأقوياء، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

كما تشترك حكومة الولايات المتحدة من خلال كتائب السلام مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يوصف بأنه إحدى الجواهر الخفية في منظومة الأمم المتحدة. ففي كل عام يعمل بمثابة متطوعين للأمم المتحدة في البلدان النامية قرابة ٠٠٠ ٥ رجل وامرأة، يمثلون ما يزيد على ١٥٠ جنسية. وحشد البرنامج هذا العام وحده ٩٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة للخدمة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويتصدر هذه الجهود كيفن غيلروي، وهو متطوع سابق في كتائب السلام.

وعلى الصعيد الداخلي، تواصل مؤسسة الخدمة الوطنية والمجتمعية تقاليد التطوع بالعمل مع لجان الولايات والمنظمات التي لا تستهدف الربح والجماعات الدينية والمدارس وغيرها من المنظمات المدنية والمجتمعية على إفساح المجال للتطوع أمام جميع الأمريكيين. وتتبع مؤسسة الخدمة الوطنية والمجتمعية ثلاث مبادرات رئيسية هي: أفرقة متطوعي أمريكا، وتعلم وأخدم أمريكا، وكتائب الخدمة الوطنية لكبار السن.

وينخرط ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠ أمريكي بأفرقة متطوعي أمريكا في خدمة مكثفة تركز على النتائج. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام دعا الرئيس بوش المؤسسة لتعبئة أكثر من ٠٠٠ ٢٠ مشارك جديد في كتائب

كبار السن وأفرقة متطوعي أمريكا في العام المقبل لدعم إدارات الشرطة وإدارات المطافئ وإدارات الحدائق العامة والاستجمام في بلدنا، ووكالات الصحة العامة، والتأهب للكوارث والتخفيف من تأثيرها، من أجل مساعدة العاملين في تلك الوكالات.

وكثير من المدارس آخذة في اكتشاف القيمة التي ينطوي عليها تعلم الخدمة وذلك من خلال المشاريع التي تربط بين التعليم والخدمة. ويتصدر هذه الحركة مبادرة تعلم وأخدم أمريكا، التي تساعد في الإنفاق على ما يقرب من مليون طالب، من رياض الأطفال إلى نهاية الجامعة، يلبون احتياجات المجتمع بينما يقومون بتحسين مهاراتهم الأكاديمية ويتعلمون عادات المواطنة الصالحة.

ينبغي ألا ننسى الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المواطنون كبار السن كمتطوعين. ونحن نؤيد بقوة في مجتمعنا نقل المواطنين كبار السن لمعارفهم وخبراتهم من خلال العمل التطوعي. وكبار السن هم من أكثر موارد أمريكا حيوية، فهم يوفرون ثروة من الخبرة والنشاط. وعن طريق الكتائب الوطنية لخدمة كبار السن، يتشاطر زهاء نصف مليون من الأمريكيين الذين يبلغون ٥٥ عاما أو أكثر من العمر وقتهم ومواهبهم مع الآخرين من أجل المساعدة في حل المشاكل المحلية.

وقد أسس الرئيس جورج بوش الأب مؤسسة نقاط الضوء في عام ١٩٩٠ بوصفها منظمة غير حزبية، غير هادفة إلى الربح، مكرسة لتشجيع الخدمة المجتمعية التطوعية. وتحاول المؤسسة، من خلال شبكة تزيد على ٥٠٠ مركز للمتطوعين، أن تجمع بين الناس عن طريق الخدمة التطوعية كطريقة قوية لمكافحة الاغتراب والتخفيف من وطأة المشاكل الاجتماعية. وقد قام الدكتور نورمان براون، رئيس هذه المؤسسة، بمهمة نموذجية على مدى العام المنصرم لقيادة الجهود المبذولة لإحياء السنة الدولية للمتطوعين في الولايات المتحدة.

وتحفل الولايات المتحدة أيضا بالمنظمات البارزة التي لا تستهدف الربح والمنظمات التي تتلقى الدعم من جهات غير حكومية. ومن القادة المهمين في الجهود المتعلقة بإقامة السنة الدولية للمتطوعين في الولايات المتحدة كلوتيلدة ديديكر، الرئيسة السابقة للعصبة الدولية للرابطات الصغرى. وتمثل هذه العصبة ٢٩٦ رابطة صغرى في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والمملكة المتحدة. وقد روجت الرابطات الصغرى على مدى أكثر من ١٠٠ عام للتطوع، وعملت في سبيل تنمية إمكانيات المرأة إلى أقصى حد والنهوض بالمجتمعات المحلية.

وتنحدر عضوات العصبة البالغ عددهن ٠٠٠ ١٩٣ امرأة من خلفيات واهتمامات متباينة. واكتشفت هؤلاء النسوة الموهوبات منذ وقت يرجع إلى عام ١٩٠١ القدرة غير العادية الكامنة في الأعداد الكبيرة من المتطوعين. وللرابطات الصغرى في أرجاء الولايات المتحدة برامج فازت بجوائز في مجال معالجة احتياجات المشردين وأشباه المشردين من النساء والأطفال، ومنع العنف والإيذاء الأسري، وتقديم الرعاية النهارية الشاملة، والرعاية القصيرة الأمد للتخفيف عن الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساعدة في مجالات القانون والإسكان والعمل.

وقد أنشأ الأونرابل كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة، جمعية أمل أمريكا في عام ١٩٩٧، ففي أعقاب مؤتمر قمة رئاسي حضره الرئيس كلينتون والرئيس جورج بوش الأب، والرئيس كارتر، والرئيس فورد، مع السيدة الأولى نانسي ريغان ممثلة لزوجها، برز لأمريكا التحدي المتمثل في جعل صغارنا أولوية وطنية. وقد أوجدت جمعية أمل أمريكا تحالفا متنوعا ونابضا بين ما يقرب من

٥٠٠ منظمة وطنية للإفادة من الخصال الشخصية التي يتمتع بها شباب أمتنا ومن كفاءتهم. وتساعد الأمريكيين على التصدي لمشاكلهم اليومية منظمات تطوعية أخرى لا حصر لها.

ودعما للتطوع على الصعيد الدولي، أنشأت حكومة الولايات المتحدة كتائب السلام وتقوم بدعمها. وتاريخ كتائب السلام، التي أنشأها الرئيس جون كندي في عام ١٩٦١، هو قصة عشرات الألوف من الأشخاص الذين عملوا كمتطوعين. وتجاربهم الفردية في البلدات والقرى والمدن حول العالم ألَّفت تراثا من الخدمة أصبح جزءا من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. فمتطوعو كتائب السلام يدرِّسون اللغة الانكليزية ويعملون في مجال تطوير الأعمال التجارية، والبيئة، والزراعة، والصحة والتنمية الاجتماعية. ولدينا أيضا برامج خاصة في مجال الإيدز والتكنولوجيا. وساعد برنامج كتائب الأزمة الذي تنفذه كتائب السلام على تعبئة العائدين من متطوعي كتائب السلام للمساعدة فيما يتعلق بمشاريع الإغاثة في حالات الكوارث.

والولايات المتحدة لديها حاليا أكثر من ٠٠٠ ٧ من متطوعي كتائب السلام في ٧٠ بلدا حول العالم. وخلال الـ ٤٠ سنة الماضية خدم أكثر من ٠٠٠ ١٦٣ متطوع من كتائب السلام في ١٣٥ بلدا.

وعندما بعث الرئيس جون كيندي أول مجموعة من متطوعي كتائب السلام إلى غانا في عام ١٩٦١، قال متنبئا ''إن المنطق وراء كتائب السلام هو أننا في يوم ما سنعيدها إلى العمل في أمريكا''. وعلى ذلك الأساس بدأت كتائب السلام قبل ٤٠ سنة تطور ما يسمى بالهدف الثالث، وهو المساعدة على توعية الأمريكيين بشأن البلدان التي تخدم فيها. وشكَّل متطوعو كتائب السلام العائدون في الولايات المتحدة أفرقة ''أصدقاء''، تتراوح ما بين أصدقاء أفغانستان إلى أصدقاء زامبيا. وساعدت هذه الأفرقة على توعية الأمريكيين بشأن البلدان التي يخدم فيها المتطوعون.

ولكتائب السلام برنامج رسمي يسمى برنامج بول د. كفردل للمدارس المستنيرة عن العالم، يُزاوَجُ فيه بين المتطوعين الحاليين والمدارس في الولايات المتحدة للمساعدة على توعية التلاميذ بشأن البلدان التي يخدم فيها المتطوعون. ونُقِل عن أحد المتطوعين في آسيا الوسطى على إحدى شبكات التلفزة الأمريكية قوله ''إن لي أسرة في الولايات المتحدة أحبها، ولكني أحب أيضا أسرتي في البلد المضيف''.

كما ذكر الأمين العام ببلاغة في بداية تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في وقت سابق من هذه السنة (A/56/288)،

> ''العمل التطوعي عنصر مهم في أي استراتيجية تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاجتماعي، وخاصة إلى التغلب على الاستبعاد الاجتماعي والتمييز''.

ومؤخرا ركز الرئيس بوش وزوجته انتباهنا على محنة الأطفال والنساء في أفغانستان. وقد استجاب الأطفال عبر كل الولايات المتحدة الأمريكية بسخاء رائع وبتعاطف شديد مع الأطفال الأفغان حيث تبرع كل طفل بدولار واحد لجهود إغاثة الأطفال الأفغان. واسترعت السيدة الأولى انتباهنا إلى الجهود الرامية إلى مساعدة النساء الأفغانيات. وفي أول خطاب إذاعي لسيدة أولى على الإطلاق، قالت لورا بوش

> ''إن مكافحة المعاملة الوحشية للنساء والأطفال ليست تعبيرا عن ثقافة معينة؛ وإنما تمثل قبول إنسانيتنا المشتركة: وهي التزام مشترك بين الأشخاص أصحاب النوايا الحسنة على كل قارة من القارات''.

وإنني لجد فخور بأن تمكَّنتُ من الكلام عن جهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى ترقية العمل التطوعي ونحن نختتم السنة الدولية للمتطوعين. وقد تمتعنا بقيادة ممتازة من الأفراد الذين ذكرتُهم هنا اليوم، وكذلك من آلاف لا تحصى ممن يجدون الوقت للتطوع بجهودهم، ومهاراتهم ووقتهم في كل يوم من الأيام. وإني واثق من أنهم يتفقون مع سيمون وايل عندما قالت ”إنك لم تعش حتى تكون قد قمت بعمل لشخص ما لا يمكنه أن يرد لك الجميل مطلقا“.

السيد نايهويس (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في حين تؤيد ألمانيا وتقر تماما بيان الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببضع ملاحظات عن الأنشطة الألمانية المتصلة بالسنة الدولية للمتطوعين. لقد تمخضت السنة عن العديد من المبادرات المفيدة لوضع سياسة لترقية العمل الاجتماعي التطوعي في ألمانيا: في البلديات والمدن، وفي الولايات الألمانية وعلى الصعيد الاتحادي. وفي ذلك السياق، على سبيل المثال، تتعامل لجنة للتحقيق تابعة للبرلمان الألماني، على سبيل المثال، مع النهوض بالعمل الاجتماعي المحلي والعمل الاجتماعي التطوعي؛ وفي ربيع سنة ٢٠٠٢ ستقدم مقترحات بشأن وجوب تغيير الظروف الإطارية في مصلحة العمل الاجتماعي التطوعي.

وقد ظل بلدنا يتمتع بتقليد عريق وسليم للعمل التطوعي في مختلف قطاعات الشباب وعمل المرأة، والرعاية الاجتماعية، والرياضة، ومجالات مثل فرق المطافئ، وخدمات الإنقاذ والسياسة. وعلى سبيل المثال يتوفر في ألمانيا أكثر من مليون متطوع لفرق المطافئ.

ولكن لم يبدأ إلا الآن تبلور فهم مشترك شامل لعدة قطاعات عن مجالات العمل التطوعي هذه مصحوب بمفهوم متسق لوضع سياسة ترمي إلى تشجيع الالتزام الاجتماعي التطوعي، في الحكومة الاتحادية، والولايات والبلديات، بعد أن لقي تشجيعا خاصا من الحافز الذي وفرته السنة الدولية للمتطوعين.

بل وقبل أن تبدأ السنة الدولية للمتطوعين، تمكَّنا من نشر نتائج أول دراسة استقصائية تمثيلية على مستوى البلد بشأن العمل التطوعي والخدمة الاجتماعية في ألمانيا، وتمكَّنا بذلك من جعل نطاق ونوع العمل الاجتماعي الذي يجري القيام به أكثر بروزا للعيان. وفي ذات الوقت، أظهرت الدراسة إمكانية عالية للعمل التطوعي لم تكن متوقعة.

إن ٣٤ في المائة من السكان الذين تجاوزوا الـ ١٤ من العمر – وبعبارة أخرى، ٢٢ مليون رجل وامرأة – يقومون بعمل تطوعي؛ وهناك حوالي ثُلث آخر، ٢٠ مليون شخص آخرين، يبدون رغبة في الاضطلاع بالتزامات أو القيام بعمل تطوعي إضافي. وقد أخذنا على عاتقنا التحدي المتمثل في الاستفادة من تلك الإمكانية وفتح سبل جديدة للعمل الاجتماعي التطوعي، بحملة للسنة الدولية للمتطوعين معنونة ”إن مهاراتي لا تقدَّر بثمن“. وعناصر تلك الحملة تتمثل في صفحة على الإنترنت www.freiwillig.de – وكلمة ”freiwillig“ في الألمانية تعني ”تطوعي“ – وفي الإعلانات والملصقات، وفي مجموعة مواد إعلامية للحملة، ومجلة Freiwillig ومعرض متنقل: وليست تلك سوى أدوات مماثلة للأدوات المستخدمة في العديد من البلدان الأخرى أيضا. واستهدفت الحملة دعم الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات التطوعية احتفالا بالسنة الدولية للمتطوعين؛ وتلك المنظمات تلجأ إليها بصورة منتظمة. وحظيت أيضا بنجاح كبير في وسائط الإعلام.

إن الربط بين مختلف المجالات الاجتماعية مثل الرياضة، والشباب، وقطاع الرعاية الاجتماعية، ووسائط الإعلام، والأعمال التجارية، واتحادات العمل، والكنائس،

ومنظمات العون الذاتي والوكالات التطوعية، قامت به بصفة رئيسية لجنتنا الوطنية الاستشارية للسنة الدولية للمتطوعين ومن خلال أفرقة العمل التابعة لها، ومناسباتها ومشاريعها.

والعمل من خلال الشبكات والحصول على الاعتراف هما هدفا السنة الدولية للمتطوعين. وقد نجحنا في دمج هذين الهدفين في ألمانيا والاستفادة بالكامل من الفرص التي أتاحتها السنة الدولية للمتطوعين. ونعتزم المضي في هذا العمل المترابط والتعاون الذي تم تحسينه فيما بعد سنة ٢٠٠١ في شكل برنامج أو تحالف للعمل التطوعي كوسيلة لتنسيق ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز المشاركة التطوعية على الصعيد الاتحادي وتيسير عمليات تبادل الخبرات على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل هذه المبادرات المستقبلية أيضا تنفيذ مقترحات ستقدمها لجنة التحقيق البرلمانية في السنة المقبلة بشأن مستقبل العمل الاجتماعي إلى البرلمان الألماني. وتستهدف تلك المقترحات بصفة خاصة تحسين الظروف الإطارية القانونية والمالية للعمل التطوعي، ويقصد منها أيضا وضع سياسة متسقة لتشجيع العمل التطوعي الاجتماعي على أساس دائم.

وفي ألمانيا ظل مفهوم السنة الاجتماعية التطوعية والسنة البيئية التطوعية خلال سنين عديدة يوفر للشباب الفرصة للقيام بالعمل التطوعي للمجتمع. واستفدنا من السنة الدولية للعمل التطوعي لإعداد قانون لوضع هذه الفرصة على أساس أفضل وتوسيع نطاقها.

وخلال السنة ضاعفنا مشاركتنا في التعاون الدولي في مجال العمل التطوعي. وحصلنا في ذلك المجهود على المساعدة من متطوعي الأمم المتحدة. والدور التنسيقي الذي اضطلعت به تلك الهيئة في السنة الدولية للمتطوعين من مقرها في بون كان بلا شك واضحا على نطاق العالم. ويتعين علينا أيضا أن نشكر جارتنا المباشرة هولندا، المستضيفة للمؤتمر الدولي المعني بالسنة الدولية للمتطوعين، التي تمثل مصدر إلهام للكثيرين.

والعمل الاجتماعي التطوعي، الذي يتم تنفيذه بدون السعي إلى المكسب المالي، له أيضا أهمية كبرى في مجال التعاون الإنمائي. فالتعاون الإنمائي أكثر من مجرد إرسال خبراء يتقاضون أجورا كبيرة أو تمويل مشاريع إنمائية طموحة؛ فهو يعتمد أيضا بشكل مطلق على التزام العديد من النشطين في الأعمال التطوعية في منظمات غير حكومية أو مشاريع توأمة المدن أو منظمات من العالم الثالث، كما يعتمد على الجهود الحثيثة للآلاف من العاملين في المجال الإنمائي الذين لا تكمن في مقدمة اهتماماتهم الحوافز المالية بل الاحتكاك المباشر بين الأفراد والاهتمام بالتبادل مع ثقافات أخرى والتضامن الدولي.

وإلى جانب دائرة التنمية الألمانية التي تديرها الدولة، تمول الحكومة الاتحادية أيضا خمس وكالات إنمائية غير حكومية إضافية. وإجمالا، توظف هذه الوكالات حوالي ١ ٥٠٠ من العاملين في التنمية سنويا يتعهدون بالعمل كخبراء لفترة عامين على الأقل في بلد من البلدان النامية.

وتدعم الحكومة الاتحادية إرسال العاملين في التنمية إلى الخارج بمساهمة سنوية تبلغ حوالي ١٦٠ مليون مارك ألماني. والمشورة بشأن النشر المحتمل للعاملين في التنمية، وكذلك زيارات عمل ودراسة لفترات أقصر في البلدان النامية، إنما هي خدمة يقدمها الفريق العامل المعني بالتعلم والمساعدة في الخارج، وهي جماعة تتألف من ٢٦ منظمة نشطة في التعاون الإنمائي المتعلق بالموظفين والخدمات الاجتماعية التطوعية وأعمال شبابية وتربوية خارج المناهج الدراسية.

وعلاوة على ذلك، تقدم الحكومة الاتحادية مساهمة سنوية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تبلغ حوالي ٣,٥ مليون مارك ألماني.

والعمل الاجتماعي التطوعي يشكل أساس المجتمع الديمقراطي، وهو أساس الترابط الاجتماعي والتنمية المستدامة في المجتمع. المتطوعون هم رأس مال المجتمع. ولكن العمل التطوعي ليس موردا متجددا في حد ذاته. إنه يتطلب اهتماما خاصا من الجماهير؛ ويحتاج إلى أن يُحاط بإطار من الرعاية والدعم. والأهم من كل ذلك أنه يحتاج إلى دولة تؤدي دورا حفازا، وتقوم ضمن دورها بوصفها مشرعا بإيجاد الظروف البنيوية التي ترعى الالتزام الاجتماعي وتقضي على المعوقات، في قانون الضرائب على سبيل المثال، وتشجع ثقافة التقدير وتسعى إلى علاقة ترتكز على الشراكة مع المواطنين الملتزمين بتأدية الخدمة التطوعية وملتزمين نحو منظماتهم.

وفي هذا الصدد، علينا مهمة في حكوماتنا وإداراتنا المتعددة للحاق بما فاتنا، وينطبق هذا على المنظمات الوطنية والدولية على حد سواء. ولهذا السبب نشارك في تقديم مشروع القرار A/56/L.27 إلى الجمعية العامة في هذه الدورة والذي يتضمن ”توصيات بشأن دعم العمل التطوعي“. ونأمل أن تلقى هذه التوصيات تأييدا واسع النطاق، وقبل كل شيء أن يتم تنفيذها بعد ذلك. وكما ينجح مجتمعنا بالمشاركة والعمل التطوعي، يُستنبط منطقيا أنه كلما ازدادت المشاركة والاندماج الاجتماعي في أساس التعاون والسياسة الدوليين ازداد تشجيع العمل التطوعي في الوكالات والمنظمات الدولية أيضا، وكلما ازدادت الجدية في التعامل مع المنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء في جميع مجالات السياسة، ازدادت سرعة قدرة المجتمع المدني العالمي في التغلب على الاستبعاد والظلم وازدادت تنميته استدامة.

اليوم، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، سيحتفل في برلين ٢٠٠ ١ متطوع مع المستشار الاتحادي، غيرهارد شرودر، والوزيرة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب، كريستينا بيرغمان، باختتام السنة الدولية للمتطوعين في ألمانيا. وحقيقة قيامهم بذلك مع هذا العدد الكبير من المتطوعين من كل أنحاء العالم لهي بادرة مشجعة للمستقبل.

وما أتمناه لنا جميعا هو أن يستمر الزخم الذي أفرزته هذه السنة التذكارية في دفعنا على الطريق نحو التغلب على الفقر والاستبعاد ونحو عدل وسلام أكبر في العالم.

السيد القروي (تونس) (تكلم بالعربية): تشارك تونس اليوم المجموعة الدولية احتفالها لاختتام السنة الدولية للمتطوعين. لقد أولى المجتمع الدولي للعمل التطوعي مكانة هامة، إذ أقرت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنية بالتنمية الاجتماعية مسؤولية الحكومات في وضع استراتيجيات وبرامج شاملة لدعم العمل التطوعي.

يعتبر وفد بلادي أن للعمل التطوعي دورا هاما في الحفاظ على استقرار وتماسك المجتمعات. فهو يكرس مبدأ التضامن ويعبِّر عن إرادة صادقة للتآزر والتعاون ضمن المجتمعات وفي ما بينها. كما يعزز هذا العمل روح التضحية والثقة في النفس ويغذي شعور الاعتزاز بالانتساب للمجموعة لدى المتطوعين.

إن الالتزام الطوعي التلقائي يشكِّل عنصر نمو أساسي في بلداننا النامية. فلا يخلو ميدان من الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية إلا وقد قام العمل التطوعي بدور هام في تطويره والارتقاء به. فالمجتمع المدني، ونخص بالذكر المنظمات غير الحكومية، تشارك بصفة فعالة ومسؤولة في معاضدة المجهود التنموي للحكومات.

كما نعتبر أن دور العمل التطوعي أصبح أكثر إلحاحا في زمن العولمة. فلا بد أن نقر بالدور الإيجابي للمتطوعين في الحد من سلبيات العولمة وإضفاء طابع التوازن على العلاقات الدولية من أجل تحقيق عالم يسوده العدل والتكافؤ والرخاء.

لقد اختارت تونس لنفسها نهجا تنمويا يرتكز على تضامن كافة فئات المجتمع ويتلاءم وقيمها الحضارية، ويثمِّن عاليا الروح التطوعية. فالعمل التطوعي ليس حديثا على المجتمع التونسي، حيث أن هذه القيم متجذرة في ثقافتنا وتقاليدنا منذ قديم الزمان. وقد عملت الدولة منذ التغيير على تزكية العمل التطوعي والارتقاء به إلى قيمة حضارية ضمن مقومات المجتمع التونسي.

وما إنشاء الصندوق الوطني للتضامن، صندوق ٢٦-٢٦ سنة ١٩٩٣ لتمويل مشاريع اجتماعية عن طريق التبرعات الطوعية لخير دليل على هذا المد التضامني والروح التطوعية السائدة في المجتمع التونسي. وقد قام هذا الصندوق بتوفير الخدمات الأساسية من ماء صالح للشرب وكهرباء ومد الطرقات لربط المناطق المعزولة بالمناطق العمرانية، هذا إلى جانب تقريب الخدمات الصحية لضعفاء الحال وسكنة مناطق الظل. كما ساهم في تقليص نسبة الفقر إلى ٤,٢ في المائة وارتفاع نسبة التعليم إلى ٩٩ في المائة، والتمتع أيضا بخدمات الصحة الإنجابية في المناطق الريفية.

وانطلاقا من إيماننا بضرورة التكافل والتضامن بين الشعوب والدول واستنادا إلى التجربة التونسية الناجحة لصندوق ٢٦-٢٦ تقدمت تونس، على لسان رئيسها، إلى المجموعة الدولية بمقترح إنشاء صندوق دولي للتضامن يقوم بجمع التبرعات للقيام بمشاريع في البلدان الأقل نمواً ومحاربة الفقر. ويأتي هذا النداء استجابة لقرار قمة الألفية بشأن تخفيض نسبة الفقراء الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة ٥٠ في المائة سنة ٢٠١٥.

لقد واكبت تونس فعاليات السنة الدولية للمتطوعين. وقامت اللجنة المسؤولة عن هذا الحدث بتنظيم العديد من الأنشطة على مدى سنة ٢٠٠١ لدعم العمل التطوعي. ومما يجدر ذكره في هذا السياق تعدد الأنشطة الشبابية، خاصة منها في ميدان الاعتناء بالبيئة والمحافظة عليها. فقد قام جمع من الشباب بتشجير مساحات شاسعة كانت مهددة بالتصحر. وخلال نفس السنة شهد النسيج الجمعياتي حيوية كبرى تمثلت بالأساس في القيام بحملات تطوعية لصالح فئات اجتماعية ذات احتياجات خاصة كالعناية بالمسنين والأيتام والأخذ بيد المرضى والمصابين. وفي هذا الغرض، عملت تونس على توفير الإمكانيات الضرورية للنسيج الجمعياتي وتكوين أعضائه وتشريكهم بصورة مباشرة في مشاريع حكومية ذات صبغة عامة.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بالشكر والتهنئة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي اضطلع بنجاح بتنسيق برامج السنة الدولية للمتطوعين وحفز كافة الأطراف على مواصلة المجهود من أجل تعزيز العمل التطوعي وإعطائه الصبغة الاستراتيجية التي يستحقها باعتباره يمثل مورداً هاماً لكافة المجتمعات وخاصة النامية منها.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن رضائنا عن نتائج السنة الدولية للمتطوعين . وقد استرعت السنة الدولية للمتطوعين اهتمام شرائح أوسع من الجمهور العام إلى الآثار الإيجابية العديدة للعمل التطوعي ووفرت زخما جديدا لذلك. و لم يكن نجاح هذه المبادرة نتيجة الطابع الدينامي للنشاط التطوعي في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أيضا نتيجة للعمل المحفز الذي قام به برنامج

متطوعي الأمم المتحدة. وأهنئ المنسقة التنفيذية للبرنامج، السيدة شارون كابلينغ – ألاكيجا وموظفيها. وأنا على يقين بأن المجتمع الدولي يدعم التطوعية اليوم بأقوى مما كان في الماضي.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره. ونتفق معه في تقييمه بأن العمل التطوعي، رغم أنه أداة فعالة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي، فإنه كثيرا ما يجري تجاهله كأداة لتعزيز أثر السياسات الاجتماعية. ولاحظنا باهتمام خاص ملاحظته أن التطوعية يُعتقد أنها تشكل ما بين ٨ و ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

وفي البرازيل أمكن تحقيق اللامركزية في الموارد وصنع القرار في قطاع التعليم باتباع إشراك أولياء الأمور والمجتمع وإسهامهم في المدارس. وأتاحت هذه الاستراتيجية تحقيق مكاسب كبيرة في استخدام الموارد الموجودة، فضلا عن تحسين كفاءة الإدارة والأداء العام، مع ما صاحب ذلك من أثر إيجابي على التحاق التلاميذ بالمدارس، ونوعية التعليم وتوزيع موارد الميزانية. كما أن النتائج الإيجابية المعترف بها على نطاق واسع والتي حققها البرنامج البرازيلي لمكافحة الإيدز مما ساعد على الحد من انتشار هذا المرض مع زيادة رفاهية مرضاه، ما كانت تتحقق لولا العمل التطوعي على المستوي المجتمعي، وبمساعدة المنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام والجامعات والقطاع الخاص والمشاركة المباشرة للمواطنين المصابين بفيروس الإيدز. والبرازيل على اقتناع بقيمة البناء على الشبكات الحالية للتبادل، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

ويذكرنا الأمين العام في تقريره بأن مبادرة القضاء على شلل الأطفال، التي قادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، خفضت معدلات الإصابة بنسبة ٩٩ في المائة بمساعدة أكثر من ١٠ ملايين متطوع، معظمهم من المجتمعات المحلية. وتبين الآثار الإيجابية المتعددة لتلك المبادرة بوضوح أن هذه التجربة يمكن أن يكررها المجتمع الدولي في كفاحه للسيطرة والقضاء على الأمراض الفتاكة الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل الرئوي، وأن يحقق برامجه التي تركز على رفاه البشر. وتتشاطر البرازيل الرأي بأن منظومة الأمم المتحدة لا يمكن إلاّ أن تستفيد من تزايد انخراط المتطوعين في أنشطتها. والبرازيل بوصفها عضوا في المجموعة الرئيسية التي ساهمت في صياغة القرار الذي قدمته اليابان وهولندا، والذي نحن بصدد النظر فيه، ترى أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لاعتماد مجموعة التوصيات المعروضة علينا بشأن السبل التي يمكن للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم بها العمل التطوعي.

لقد كان العمل التطوعي دائما سمة من سمات المجتمع البرازيلي. وتمثلت نقطة التحول للتطوعية في بلادي في الحملة التي انطلقت في أوائل التسعينات وأطلق عليها عمل المواطنين ضد الحرمان ومن أجل الحياة، وهي الحملة التي تزعمها عالم الاجتماع ورئيس إحدى المنظمات غير الحكومية، هيربرت دي سوزا، المعروف باسم بيتينو. وساعدت النتائج الإيجابية لتلك الحملة على تسليط ضوء جديد على أهمية العمل التطوعي الفردي والجماعي والأثر الاجتماعي الذي يحققه. وتأسيسا على قيمة تلك التجربة، قام مجلس مجتمع التضامن في عام ١٩٩٦ بوضع برنامجه للمتطوعين ليكون عنصرا هاما في جهده الواسع لتوفير الدعم والحوافز لتنظيم المجتمع المدني وتعزيزه.

وقد ساهم هذا البرنامج مساهمة كبيرة في توسيع دائرة العمل التطوعي في البرازيل. وبالرغم من عدم وجود تقديرات رسمية، تشير البحوث التي أجريت مؤخرا إلى أن ٢٥ في المائة تقريبا من سكان البرازيل الذين يتجاوز تعدادهم ١٧٠ مليون نسمة ينخرطون في نوع من العمل التطوعي.

وبناء على تلك الدراسات، قفز عدد المنظمات التطوعية في البرازيل من نحو ١ ٠٠٠ منظمة في عام ١٩٨٨ إلى ٤ ٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٨. وفي معظم الحالات، تكون هذه المنظمات قاعدة تتعزز من خلالها المشاركة المدنية والعون المتبادل، داخل المجتمعات ذات الموارد المالية المحدودة، وإن كانت ثرية بالقدرة الإبداعية وحسن النية. ويقوم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بدور كبير ومتزايد في تعزيز العمل التطوعي.

وقد بدأت البرازيل خلال السنة الدولية للمتطوعين بشبكة تضم ٤٠ مركزا لتشجيع العمل التطوعي. والمبادرات التي نظمت خلال السنة تولت تنسيقها لجنة وطنية تتألف من ممثلين للمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال وسيدات الأعمال، إلى جانب ممثلي الحكومة ووسائط الإعلام، برئاسة السيدة روث كاردوسو، رئيسة برنامج مجتمع التضامن. وشارك في الأنشطة التي تخللتها، مثل المناقشات والأنشطة الاجتماعية، شخصيات من قطاعات المجتمع كافة، بما في ذلك وسائط الإعلام ومؤسسات البحوث إلى جانب ممثلين عن الشباب وكبار السن والأشخاص المعاقين، في مسعى للترويج للعمل التطوعي بمختلف صوره وتشجيع المواطنين على الانخراط فيه.

وتوضح الدروس المستفادة من هذه التجربة الناجحة بزوغ نمط جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع، يكون فيها لواجب الدولة ومسؤولية المواطن أبعاد تكاملية لعملية واحدة متطابقة تقوم على المشاركة والتنمية الاجتماعية.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إن ضرورة تقديم الإنسان المساعدة إلى جاره، وهو ما يتمثل في روح السخاء التي نسميها الغيرية، قديمة قدم العالم. فبدءاً بالأنشطة الأولى التي قامت بها المجتمعات المحلية لتوفير المساعدات المتبادلة ووصولاً إلى البرامج المتعددة الأطراف التي يجري تنفيذها الآن على الصعيد العالمي، سعت البشرية دوماً الى تحسين العالم المفتقر إلى الكمال الذي نعيش فيه. وسواء كنا نتكلم عن الجهود الجماعية الأولى للتشجيع على مساعدة الذات على مستوى القرية، بما في ذلك أعمال التعاون الأولى في المجتمعات المحلية، أو كنا نتكلم عن أعمال فردية تقوم بها شخصيات بارزة ذات شهرة عالمية، من قبيل ألبرت شويتزر والمهاتما غاندي وغيرهما، فان العمل التطوعي هو الذي يشكل أساس معظم المساعي الإنسانية النبيلة.

ليس ثمة جديد بصفة خاصة في الرغبة في الكفاح من أجل التخفيف من حالة اليأس والفقر التي يعيشها الآخرون. فالجديد – ومن صفات عصرنا – هو هذا التصميم الجماعي الذي نشهده في كل مكان للتصدي لأسباب الفقر بذاتها. والتنمية هي بالضبط الآلية التي تمّ اختيارها، ومع التقدم المحرز في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، قد يصبح العمل التطوعي بذاته جزءاً من مسعى التنمية. ونحن لا نتكلم هنا عن الإحسان؛ إننا نتكلم عن مساعدة جيراننا كي يساعدوا أنفسهم. هذا هو هدف العمل التطوعي الحديث، سواء كان في مختلف محافل الأمم المتحدة أو في المناطق التي تعيش حالة من الفقر المدقع. لقد أثبتت أمم العالم أنها تؤمن بالعمل التطوعي.

وفي نهاية السنة الدولية للمتطوعين، سنة ٢٠٠١، التي أعلنها القرار ١٧/٥٢ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أود أن أقول بالنيابة عن بلادي إن النيجر عايشت هذا الحدث الهام جداً في الألفية الجديدة بإيمان راسخ بقدرة البشر على مساعدة بعضهم لبعض.

وكما ندرك جميعاً، يضطلع المتطوعون بدور حاسم في التخفيف من حدة الفقر وفي بناء السلام، وهما مجالان يتصفان حالياً بالأولوية لدى النيجر. وهذا الهدف ليس مجرد هدف إنمائي؛ إنما هو تحد رئيسي لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين. فالقضاء على الفقر ينطلق من تعزيز قدرة

البشر، وتوطيد دعائم المجتمع المدني، وتهيئة بيئة تمكّن من ممارسة الحكم الرشيد على الصعيد المحلي عن طريق العمل التطوعي.

وتنفيذ استراتيجية التخفيف من حدة الفقر أولوية وطنية لحكومة النيجر. وتتيح هذه الاستراتيجية العديد من الفرص لتوفير خدمات ذات نوعية عالية ترمي إلى المساعدة في القضاء على الفقر. وفي تنفيذ البرنامج الخاص الذي بدأه رئيس الجمهورية في عام ٢٠٠١ والذي يسعى إلى بناء ١ ٠٠٠ غرفة للتدريس، و ١ ٠٠٠ وحدة للرعاية الصحية، و ١٠٠ سد صغير سنوياً، تعتمد سلطات النيجر على المتطوعين الوطنيين لتوفير المدرّسين وموظفي الرعاية الصحية في المدارس والوحدات الصحية التي بنيت في إطار هذا البرنامج. وجميع الجهود التي تبذلها سلطاتنا بمساعدة شركائنا في التنمية – لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق متطوعي الأمم المتحدة – لهي دلالات طيبة على تعزيز العمل التطوعي في التنمية، الذي يتصف بالمشاركة وبتزع الطابع المركزي.

وفي النيجر، يتمحور مجمل تطور مسألة التنمية حول موضوع أساسي ألا وهو كيفية وصولنا إلى الفقراء، والتأكد من أن بإمكانهم أن يصبحوا أسياد تنميتهم، وأن يحسّنوا ظروف معيشتهم. ومن هذا المنظور يعتبر دور التطوع عاملاً حاسماً في القضاء على الفقر.

وبعد عام من النشاط المكثف الذي اضطلع به المتطوعون في إطار منظماتهم، أود الآن أن أتوجه بالشكر والتهنئة، بالنيابة عن حكومة النيجر، إلى جميع المتطوعين، وأن أتوجه بالشكر العميق إلى اللجنة الوطنية للسنة الدولية للمتطوعين في النيجر.

وفي ضوء النتائج الإيجابية جداً المتعلقة بالأهداف الموضوعة للسنة الدولية للمتطوعين – أي التنويه بالعمل التطوعي وتيسيره وإنشاء شبكة لتعزيز العمل التطوعي – تتوفر لنا اليوم فرصة طيبة للقول إننا نأمل أن تتخطى نتائج السنة الدولية عام ٢٠٠١. ونحن على اقتناع بأن العمل التطوعي يؤدي، وسيظل يؤدي، دوراً هاماً وفعالاً في التنمية البشرية المستدامة، لذلك يتعين أن توضع له هياكل أفضل وأن يلقى دعماً أفضل.

ولما كنّا نقدر تقديراً عالياً جداً المتطوعين والعمل التطوعي، اسمحوا لي أن أؤكد رسمياً من جديد تأييدنا لمشروع القرار A/56/L.27، المعنون ”توصيات بشأن دعم العمل التطوعي“، الذي عرضته اليابان والمقدم إلى الجمعية العامة. وأود أن أضيف اسم النيجر إلى قائمة مقدمي هذا المشروع.

فلتعش أعمال التطوع باعتبارها أداة فعالة لمكافحة الفقر!

السيد باسنيت (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية بشأن بند جدول الأعمال المعني بالتنمية الاجتماعية، وهو موضوع له بالنسبة إلينا أهمية بالغة. ويسرني بصفة خاصة أن أكون حاضراً هنا في هذا اليوم، يوم المتطوعين، الذي يختتم رسمياً السنة الدولية للمتطوعين التي استُهلت في نفس اليوم من العام الماضي. وفي هذه المناسبة أود، بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال وبالأصالة عن نفسي، أن أشيد بجميع المتطوعين وجميع المروجين للعمل التطوعي على إسهامهم الفردي المتسم بنكران الذات في سبيل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول العالم.

والتنمية الاجتماعية ما فتئت بنداً ذا أولوية عليا من بنود جدول أعمال المجتمع الدولي منذ فترة طويلة جداً. وتعزيز النهوض الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب كان في جوهر منظمة الأمم المتحدة عندما أرسيت أسسها. ونحن نشهد منذ ذلك الحين العديد من المبادرات الدولية

الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك المؤتمرات التي تركز على مختلف جوانب التنمية الاجتماعية.

لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، معلماً على طريق هذه العملية، عندما التزمنا بتهيئة بيئة مساعدة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وكان من الالتزامات الجوهرية القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة المنتجة، وتوطيد التكامل الاجتماعي. وعندما اجتمعنا في جنيف في حزيران/يونيه من العام الماضي لاستعراض وتقييم تنفيذ الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في كوبنهاغن، أكدنا على التزاماتنا السابقة ووافقنا أيضا على استكمال إرادتنا السياسية بتعبئة وتخصيص موارد إضافية.

لقد كان ذلك وغيره من المؤتمرات الدولية فعالا جدا في خلق وعي أكبر في مجال التنمية الاجتماعية. ويسود الآن إدراك متنامٍ بأن على التنمية الاقتصادية أن تتكامل مع الأوجه الاجتماعية والثقافية التي تحدد تقدم المجتمعات. إن مستوى التقدم الاجتماعي الذي نشاهده الآن استفاد من الأولوية العالية التي منحناها للتنمية الاجتماعية في سياساتنا الوطنية فضلا عن جدول أعمالنا الدولي. ويعود جزء كبير من الفضل في أي إنجاز حققناه حتى الآن للمتطوعين الدوليين، بما في ذلك بشكل خاص متطوعو الأمم المتحدة.

لكن من الواضح أنه ما زال هناك الكثير مما يتوجب عمله قبل أن نسمي ذلك قصة نجاح. إن أوضاع الملايين من الناس في البلدان النامية، وخاصة الأقل نموا بينها، ما زالت كئيبة. واللامساواة داخل الدول وفيما بينها ما فتئت تزداد. والفقر المدقع والحرمان المستوطن يبرزان الحقيقة الصارخة لواقع العالم الحاضر. وقد ازداد الظلم الاجتماعي والاستبعاد والتهميش. وإن وفدي يؤمن بشدة بأنه لا يجوز السماح لهذه الأوضاع غير المقبولة بالاستمرار.

المطلوب اتخاذ نهج شامل لحل كل هذه المشاكل الاجتماعية، بما فيها تلك المتعلقة بالشباب والمسنين والمعاقين والأسرة. فهذه كلها لها علاقة وثيقة بالنظام الاجتماعي الأكبر.

نحن في نيبال ما فتئنا نولي أهمية كبيرة للتطور في المجال الاجتماعي. وإذ نعتقد أن الفقر المتفشي أكبر وأعتى عدو يعترض طريقنا، تبنينا إزالة الفقر كهدف أوحد في خطة التنمية الخمسية الجارية، وفوق ذلك، نرنو إلى إزالة الفقر بالكامل خلال العشرين سنة القادمة. لقد خصصنا سبعة أعشار موارد التنمية للقطاع الريفي وأولينا أهمية عالية لتعزيز مشاركة الناس في تعبئة الموارد وتطبيق نشاطات التنمية والتوزيع المتوازن والعادل لمداخيل التنمية على المستويات المحلية. وقد كانت النتائج مشجِّعة وكان دور المتطوعين حاسما في كل أوجه العملية.

وبالإضافة إلى مجموعة المشاكل التي نواجهها في سعينا للتنمية ظهر الإرهاب الدولي والمحلي كنذير مهدد للإنسانية وتحدٍ رئيسي للتنمية الاجتماعية. ونشعر بأن إمكانيات توسيع التنمية الاجتماعية معدومة، خاصة في الدول الفقيرة حيث تكون الموارد محدودة جدا، إذا لم نتصد لهذا التحدي بفعالية ونعتقد بأن بذل جهود دولية متضافرة لازم لحل هذه المشكلة.

إن بلادي نيبال تواجه الآن خطر الإرهاب المحلي. فبينما نحن ملتزمون فعليا ومنخرطون في رفع مستوى الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للناس وفي إرساء ديمقراطية متعددة الأحزاب، تحاول مجموعة من الإرهابيين مما يسمى بالماويين أن تشنّ كفاحا مسلحا بغية تدمير عقائدنا وقيمنا الديمقراطية، وهم منخرطون بأعمال مثل قتل الناس الأبرياء، وابتزاز أموالهم وإرهابهم، ونهب المؤسسات الاقتصادية وشنّ اعتداءات مسلحة على قوات الأمن والهياكل الإنمائية، وسد

الطريق على أنشطة عملية التنمية في المناطق الريفية، وخلق حالة من الرعب لا تُحتمل. إن حكومة صاحب الجلالة في نيبال، مدفوعة بانسحاب ما يسمى بالماويين الأحادي الطرف والمفاجئ من محادثات السلام، واستئنافهم لعمليات إرهابية مسلحة ضد جيش نيبال الملكي، الذي يعد رمزا للكرامة الوطنية، واتساقا مع التزامنا بمحاربة الإرهاب بجميع أوجهه وعلى كل الأصعدة، أعلنت حالة الطوارئ في البلد تمشيا مع دستور مملكة نيبال لعام ١٩٩٠. وفي هذا السياق نعبِّر عن شكرنا الخالص للمجموعة الدولية لمساندتها لنا في جهودنا الرامية إلى حصر الإرهاب على نطاق محلي. إن الحكومة مصممة على إنهاء حالة الفوضى في نيبال وكفالة مثول الإرهابيين أمام العدالة بأسرع وقت ممكن.

ومما لا شك فيه أن السنة الدولية للمتطوعين قد خلقت وعيا شاملا بوجود علاقة هامة بين العمل التطوعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن بإمكان العمل التطوعي أن يؤدي دورا هاما في عدد من الأنشطة بما في ذلك جهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

ونثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشائه برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين في أكثر من ١٣٠ بلدا في العالم. ونثني على متطوعي الأمم المتحدة لدورهم في تنسيق أنشطة تبرز إلى المقدمة جميع الأوجه ذات الصلة بالعمل التطوعي. ونثني على الأمين العام لتقريره الشامل الذي يلخِّص جوهر جميع المشكلات والإمكانيات ذات العلاقة بالعمل التطوعي ويقترح تدابير يجب اتخاذها على مختلف الأصعدة.

إن تقاليد العمل التطوعي تكمن في جوهر قيم بلادي وأنا فخور بأن أنوِّه بأن العمل التطوعي قد ارتقى إلى درجات جديدة من خلال الدفع الدولي لتعزيز العمل التطوعي. وتبقى نيبال عاملا توّاقا ومتفانيا لإنجاح السنة الدولية للمتطوعين. وإذ نعترف بإسهامات المتطوعين الدوليين باستكمال متطوعينا في جهودنا لبناء الأمة الحديثة منذ ١٩٧٤، يسعدنا أن نكون مزوِّدا صافيا للخبرات لكوننا واحدا من أعلى خمسة بلدان مزوِّدة للمتطوعين والثاني ضمن البلدان النامية. وقد عمل ما ينوف على ١ ٢٠٠ نيبالي حتى الآن كمتطوعين في الخارج تحت راية الأمم المتحدة في مختلف البرامج والمهمات حول العالم.

أختتم بالقول إن سنة المتطوعين الرسمية لئن كانت قد أشرفت على الانتهاء فإنها فتحت أعين الكثيرين على أنه كيف يتهافت أُناس من كل الجهات بكامل إرادتهم ومهارتهم وتفانيهم، على الإسهام ببناء مجتمعات صحية قوية في كل أنحاء العالم. إن هذه السنة تقدِّم بداية ناجحة من ذلك المنطلق، وإن نيبال، بما أنها مشاركة في تقديم مشروع القرار حول العمل التطوعي الذي سيعتمد اليوم بعد الظهر، فإنها مستعدة للاضطلاع بدورها لتعزيز التطوع كهدية عصرية يتناسب مردودها مع كلفتها، وللنهوض، كالعهد بها، بقضية التنمية.

السيد غروبلار (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): للعمل التطوعي في جنوب أفريقيا تاريخ طويل. وقد كان من خلال روح التطوع أن جنوب أفريقيا حققت ديمقراطيتها، وقد استطعنا، بروح ما نسميه ''أوبونتو'' أن نحوِّل العمل التطوعي إلى آلة للعمل. وإن مواطني جنوب أفريقيا في كل أرجاء البلد، ومن القطاعين العام والخاص، يرغبون بحماس في الانضمام إلى حركة المتطوعين.

منذ زمن قريب قدّم أعضاء من فريق جنوب أفريقيا للإنقاذ في حالات الطوارئ خدماته التطوعية لمساعدة السلطات في الهند عند تعرضها لزلزال كبير. وفي حالة مماثلة شارك فريق آخر من المتطوعين في جهود الإنقاذ إثر زلزال آخر في تركيا. وقدم متطوعو جنوب أفريقيا المساعدة إثر

كوارث طبيعية في منطقتنا الفرعية، بما في ذلك الفيضانات في موزامبيق وزمبابوي.

إن تقرير الأمين العام يضع العمل التطوعي في مركز أية استراتيجية هدفها تخفيف الفقر واستدامة التنمية والتكامل الاجتماعي. وفي هذا الصدد كشفت حكومة جنوب أفريقيا في آب/أغسطس من هذا العام النقاب عن برنامج عمل تطوعي لمحاربة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولمعالجة عدد من التحديات الاجتماعية الأساسية. إن برنامج العمل مبادرة مشتركة بين دائرة التنمية الاجتماعية ومتطوعي جنوب أفريقيا، ومتطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع المدني فضلا عن حركات تطوعية أخرى للعمل ضد الفقر ووباء الإيدز. وهو جزء من محاولة لرفع مستوى حياة أبناء جنوب أفريقيا كافة. وهو أيضا جزء من الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تهدف إلى إحياء وتجديد أفريقيا.

في العام الماضي تأسست لجنة متطوعي جنوب أفريقيا ٢٠٠١ لتنسيق الاحتفال بالسنة الوطنية لمتطوعي جنوب أفريقيا. وقد اختيرت اللجنة للدفع بالعملية قُدما. ولجنة متطوعي جنوب أفريقيا مسجلة كمنظمة غير حكومية بإدارة المنظمات التي لا تستهدف الربح، وبذلك تفي بكل متطلبات التسجيل.

وتتألف لجنة متطوعي جنوب أفريقيا ٢٠٠١ من تنظيمات وطنية تمثل جميع قطاعات الحكومة وتشمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية، واتحادات العمال، والقطاعين الخاص والعام، ووسائط الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبغية النهوض بنص وروح مشروع القرار حول التوصيات التي ترمي إلى مساندة العمل التطوعي (A/56/L.27)، الذي نحن بصدد تبنِّيه اليوم، لا تكتفي جنوب أفريقيا بكونها أحد مقدمي مشروع القرار. فسلطاتنا ماضية أيضا في دراسة تشريعاتنا الحالية مع أخذ قوانين العمل بصفة خاصة في الاعتبار لكي يتسنى لها أن تحدد تأثيرها على العمل التطوعي. إضافة إلى ذلك، تُرسم سياسات الحكومة لا سيما في مجالات التعليم والصحة والرفاه والأمن والسلام والبيئة والرياضة، بصيغة تكفل معرفة أين تهمل هذه السياسات إمكانية خدمات التطوع. وتُجرى حاليا دراسة استقصائية عن المفاهيم والمواقف حول العمل التطوعي في جميع قطاعات المجتمع، وكذلك تقييم للقيمة الاقتصادية للعمل التطوعي. ولذلك سوف تكون النتيجة سلسلة شاملة من التوصيات التي من شأنها أن تضمن وضع إطار تشريعي وسياسي ميسّر للعمل التطوعي في جنوب أفريقيا.

قبل نهاية هذا الشهر سيشارك جمهور جنوب أفريقيا في حفل موسيقي عام في أبنية الاتحاد في بريتوريا، مقر حكومتنا، للاحتفال بالعمل التطوعي وللإيذان ببداية فصل بهيج وللإعراب عن التقدير للإسهام المهم للعمل التطوعي المبني على الإيمان، مع التركيز على جميع الديانات الممثلة في جنوب أفريقيا.

في آذار/مارس ٢٠٠٢ سوف تشارك جنوب أفريقيا أعضاء آخرين من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بافتتاح مؤتمر إقليمي لرؤيا التطوع يهدف إلى استكشاف روح العمل التطوعي كجزء من النهضة الأفريقية، وتشاطر الخبرات حوله وإقامة شبكات بين عناصره وإلهام الغير بالإقبال عليه.

إن المبدأ الهادي بالنسبة لجنوب أفريقيا هو أن المجتمعات لديها المقدرة على التحكم بحياتها الخاصة. ويجب أن تضاعف جهودها وتُسانَد. وهذا المبدأ يرسخ الاعتقاد بأن المحتاجين خير مَن يعرف بأوضاعهم الخاصة، ولذلك فإن

لديهم دورا محددا يؤدونه في مناقشة احتياجاتهم أو في تغيير أوضاعهم.

إن هدفنا يكمن في تطوير مجتمع يقدِّر ويثمِّن حق المواطنين في المشاركة في العمل التطوعي أو أعمال الجماعة، باعتباره جزءا أساسيا من الديمقراطية. ومهم أيضا تطوير مجتمع يكون فيه الخيار للمواطنين بممارسة ذلك الحق على اعتبار أنهم يريدون أن يكونوا شركاء فعالين في مساعدة الآخرين. إن انخراط المجتمع في العمل التطوعي عنصر هام لأنه ينطوي على طاقات عظيمة في الترويج لروح العمل التطوعي.

وكما قُلنا آنفا، إن العمل التطوعي ليس غريبا على شعب جنوب أفريقيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.